

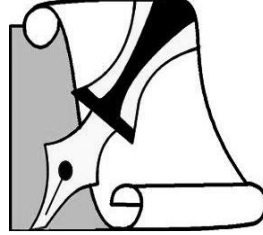


مركز البحوث الفلسطينية والاستراتيجية

# التقدير نمف الشهرى

تحليل للتطورات السياسية  
والأمنية فى «إسرائيل»

www.bahethcenter.net  
Email: baheth@bahethcenter.net  
bahethcenter@hotmail.com



**مركز الدراسات  
الفلسطينية والاستراتيجية**

## **تحليل نصف شهري للتطورات السياسية والأمنية في «إسرائيل»**

---

### **أهداف المركز الرئيسية:**

- 1 إعادة فلسطين إلى موقعها الحقيقي كقضية مركزية للأمم.
- 2 الترويج للقيم الجهادية والنضالية في إطار استراتيجية تحرير فلسطين.
- 3 بناء علاقة متينة مع النخب والشخصيات المعنية بالقضية الفلسطينية.
- 4 إصدار دراسات وأبحاث وتقارير ذات بعد استراتيجي وتحليلي.

## آفاق وإشكاليات التطبيع بين "إسرائيل" والسعودية

### 1 - مدخل:

يُعدّ انضمام المملكة السعودية المحتمل للتطبيع مع "دولة" الاحتلال، استكمالاً لما بدأ في عام 2020 مع الإمارات والبحرين والسودان والمغرب، وبمثابة مفترق طرق استراتيجي في تاريخ الشرق الأوسط، وستكون له أهمية دينية كبيرة، لأن السعودية تسيطر على المواقع الإسلامية المقدّسة، مكّة والمدينة؛ فضلاً عن الإمكانيات الاقتصادية الهائلة التي تملكها.

وقد أفاد تقرير نشره موقع "تايمز أوف إسرائيل" بأن السعودية عرضت تجديد المساعدة، المتوقفة منذ العام 2016، للسلطة الفلسطينية، للحصول على دعمها لتطبيع علاقاتها مع "إسرائيل". وبحسب التقرير، فإن ولي العهد قدّم العرض لمحمود عباس في أبريل/نيسان الماضي، واشترط فيه قيامه بتأمين السيطرة على الضفة الغربية. لكن المسؤولين يقولون إن الهدف الحقيقي هو ضمان شرعية فلسطينية مسبقة لاتفاق التطبيع. وفي السياق، يذكر المستشرق الإسرائيلي يارون فريدمان أن "ولي العهد الأمير محمد بن سلمان قد يكون الأنسب لاتفاق مستقبلي مع إسرائيل، برغم أن هناك مشاكل تعترض هذا الاتفاق، أولها أننا كنّا بالفعل في هذا الفيلم منذ 2002، حين وضعت المملكة على طاولة الجامعة العربية مبادرة السلام، التي طالبت بانسحاب إسرائيلي كامل لحدود 1967، بما فيها الجولان والضفة والقدس وغزة، مقابل توقيع جميع أعضاء الجامعة العربية على سلام كامل مع إسرائيل؛ علماً أنه كان واضحاً تماماً في ذلك الحين بأن الاقتراح لن يُدرس من قبل حكومة أرييل شارون في ذروة الصراع ضد الفلسطينيين في الانتفاضة الثانية".

وفي الوقت الراهن، تشير تقارير صحفية عديدة إلى أن التوصل لاتفاق تطبيع محتمل بين تل أبيب والرياض سيتطلب من إسرائيل تقديم تنازلات كبيرة للأخيرة وللفلسطينيين، وهو أمرٌ من غير المرجح أن توافق عليه الحكومة الإسرائيلية الفاشية الموجودة في السلطة حالياً. وبالنسبة للمطالب السعودية، فقد كشف السفير الأميركي السابق في إسرائيل، مارتين أندريك، عن أن ولي العهد الأمير محمد بن سلمان

وضع ثلاثة شروط "باهظة الثمن" للتطبيع؛ وأضاف: "الرئيس الأميركي يريد ذلك (التطبيع)، ومنتياهو يريد ذلك، وولي العهد السعودي يريد ذلك؛ لكن محمد بن سلمان يريد ثمناً باهظاً. وذكر أنك أن ولي العهد السعودي يطالب بـ"ضمانة أمنية من الولايات المتحدة، مثل التزام الناتو بموجب المادة الخامسة تجاه المملكة العربية السعودية؛ ويريد التدفق الحر للأسلحة، بما في ذلك طائرات F-35، من الولايات المتحدة، ويريد من واشنطن إعطاء الضوء الأخضر لقدرة سعودية مستقلة على تخصيص اليورانيوم". كذلك يذكر أن الرياض تطالب باتخاذ خطوات عملية على أرض الواقع لحل القضية الفلسطينية مقابل التطبيع، وهو ما يستوجب من نتياهو تشكيل حكومة وسطية، حسبما جاء في وسائل إعلام إسرائيلية وأمريكية.

وقد نقلت التقارير عن مسؤول إسرائيلي لم يذكر اسمه، زعمه أن العاهل السعودي الملك سلمان بن عبد العزيز، أبدى تحفظه على اتفاق محتمل للتطبيع مع إسرائيل، مشيراً إلى أن المملكة تطالب بإجراءات على الأرض وليس مجرد وعود شفوية من نتياهو. ولذلك، فمن غير المرجح أن يوافق المتشددون داخل حكومة نتياهو على هذه الإجراءات بصورة ربما تقود لانهارها؛ وبالتالي فإن المعارضة، التي ترفض تكوين ائتلاف مع نتياهو، ربما تغير موقفها وتشارك في تشكيل حكومة جديدة، إذا كان هذا الأمر يتعلق بالتطبيع الكامل مع السعودية.

الجدير بالذكر أن نتياهو يسعى بشكل حثيث لإبرام اتفاق تطبيع مع الرياض خلال فترة حكمه، ويعتبر أن هذا الأمر من الأولويات التي يجب التوصل إليها، بينما حذر مسؤولون أمريكيون من أن ما تقوم به "إسرائيل" في الضفة الغربية ربما يجعل التطبيع بين السعودية و"إسرائيل" مستحيلاً. وفي السياق، قال الرئيس الأميركي جو بايدن، إن اتفاقاً ربما يكون في الطريق بين إسرائيل والسعودية، لكنه لم يذكر أي تفاصيل عن الاتفاق المحتمل. وكان تحدث مسؤولون إسرائيليون، وبينهم رئيس الوزراء نتياهو، في أكثر من مناسبة، عن قرب تطبيع العلاقات مع السعودية برعاية أمريكية؛ لكن الرياض أكدت مراراً أن تطبيع العلاقات مع تل أبيب مرهون بتطبيق مبادرة السلام العربية، التي أطلقها الملك السعودي الراحل عبد الله بن عبد العزيز في بيروت عام 2002.

بتاريخ 2023/8/17، نشرت مجلة "فورين أفيرز" مقالاً للباحثة داليا داسا كي، رأت فيه أنه يجب على الولايات المتحدة ألا تدفع باتجاه اتفاقية جوفاء بين الاحتلال الإسرائيلي والسعودية، واعتبرت أن

المسارات التي تم الحديث عنها للصفقة لن تدفع السلام في الشرق الأوسط، بل ستزيد الأمور سوءاً. وأشارت إلى أنه برغم كل المشاكل التي ستظهر من الأسلحة الجديدة في منطقة متقلبة، إلا أن بيع الأسلحة للسعودية هو العنصر الأقل جدلاً في الاتفاقية، لا سيما أن بايدن في بداية حكمه تعهّد بتخفيض مبيعات الأسلحة للسعودية؛ لكنه عاد وصادق على سلسلة من صفقات الأسلحة، بعد زيارته لجدة في صيف 2022، في وقتٍ لم يقف الكونغرس بوجهها. وتوقّعت الكاتبة أن تُشعل مطالب السعودية معارضة قوية من الحزبين في الكونغرس. فليس لدى واشنطن اتفاقية دفاع تُلزمها بنشر قوات للدفاع عن "إسرائيل" أو أي دولة عربية أخرى. وتتعاون الولايات المتحدة في تشغيل مفاعلات نووية مدنية مع دول الخليج الأخرى، مثل الإمارات العربية المتحدة. إلا أن الاتفاقيات هذه لا تشمل تخصيص اليورانيوم محلياً. ورَجّحت الكاتبة أن يكون بايدن يميل إلى الاعتقاد بأنه بحاجة لانتصار كبير في الشرق الأوسط، مع قرب الحملات الانتخابية لعام 2024، مضيفة: "ربما كان بايدن يعتقد أن الصفقة مفيدة للولايات المتحدة لردع إيران، ومنع جهود الصين لحرف ميزان القوّة في المنطقة لصالحها". وتابعت: "ربما كان لدى مسؤولي الإدارة آمال كبيرة لو دفعوا بصفقة في وجه المعارضة المحلية والتنازلات غير المريحة لقيم الولايات المتحدة. لكن أياً من المنافع التي يتم الحديث عنها من الصفقة لن تحدث؛ فالشرق الأوسط لم يعد سهل الانقياد كما كان نتيجة هذه الصفقات".

إيتامار آيخنر، المراسل السياسي لصحيفة "يديعوت أحرونوت"، نقل عن مصدر إسرائيلي اتهامه للأمريكيين بأنهم ارتكبوا خطأ فادحاً في سلوكهم تجاه تل أبيب، لا سيما في قرار عدم دعوة نتنياهو إلى واشنطن، والنقد العلني للتعديلات القانونية، وما شابها من صراعات داخلية، وصولاً إلى اتفاق التطبيع. وقد شجّع ذلك السعوديين بشكل غير مباشر على وضع مثل هذه القائمة بعيدة المدى من المطالب، إضافة إلى الغضب السعودي من الخط التصالحي الذي تتّخذه الولايات المتحدة مع إيران".

وأشار إلى أنه "برغم عدم وجود اتفاق حتى الآن بين الولايات المتحدة والسعودية، فإن الهدف الذي حدّته إدارة بايدن هو محاولة تحقيقه بحلول ربيع العام 2024؛ وهذا يعني أنه في غضون بضعة أشهر ستصل الصفقة إلى الكونغرس. وفي تل أبيب، يخشون من أن ولي العهد السعودي سيُغريهم بتأجيل الصفقة مع الولايات المتحدة إلى ما بعد الانتخابات الأمريكية في نهاية 2024. وقد أرسلت تل أبيب بالفعل رسائل للسعوديين مفادها المضي قُدماً مع الإدارة الديمقراطية؛ وسيكون من الصعب

الحصول على دعم الحزبين لمثل هذه الصفقة في ظل إدارة جمهورية؛ وبالتأكيد، إذا تمّت إعادة انتخاب الرئيس السابق دونالد ترامب".

ونقل عن وزير الخارجية الإسرائيلي، إيلي كوهين، أن "للولايات المتحدة مصلحة بتعزيز اتفاق تطبيع بين السعودية وإسرائيل، لأنها ستسهم في الاستقرار الإقليمي، وتخفيض أسعار الطاقة، وستكون إنجازاً مهماً للرئيس بايدن في الفترة التي تسبق الانتخابات. كما أن للسعودية مصلحة بهذا الاتفاق، ليس أقل من إسرائيل، لأنها ستساعدها في التعامل مع تهديدها الرئيس إيران، وستفتح الباب أمام إمكانيات جديدة للتعاون الاقتصادي والتكنولوجي ضد إيران، حيث يقود رئيس الوزراء نتنياهو القضية مع الأمريكيين. ومثل هذا الاتفاق سيُسرع في انضمام دول إسلامية أخرى من أفريقيا وآسيا للتطبيع معنا".

## 2 - إدارة بايدن والقواعد القديمة:

تعمل إدارة بايدن بناءً على قواعد قديمة ومستهلكة، وهي تحت مقولة أن الصفقات الكبرى البراقة والمصافحات المتلفزة من شأنها أن تحوّل الشرق الأوسط، وللأبد، لصالحها؛ وبالتالي فهي تفكّر بأن صفقة التطبيع بين كيان الاحتلال والسعودية ستحفّز نتنياهو لتعديل مواقفه من الفلسطينيين، والتخلّي عن ائتلافه وتشكيل حكومة جديدة مع أحزاب وسطية. لكن الوسطيين في إسرائيل لا يتقون بنتيهاو؛ فقد قال يائير لابيد، زعيم المعارضة، في نهاية تموز/يوليو ومنتصف آب/أغسطس 2022، إنه لا نية لديه للمشاركة في حكومة يتزعمها نتنياهو. وعليه، فمن غير المحتمل أن يُخاطر نتنياهو بانتخابات جديدة في وقتٍ يحاول فيه ائتلافه إضعاف سلطات القضاء. علماً بأن أي صفقة مع السعودية سوف تخفّف الضغط السياسي عليه بعد احتجاجات غير مسبوقه، بشكلها ومضمونها، ضده. لكن دعم الولايات المتحدة هنا لن يؤدي لأي ثمار جدية للفلسطينيين، في حين سيساعده هذا الدعم على إخراج نفسه من ورطته بشأن الانقلاب القضائي، ويُضعف حركة الديمقراطية في البلد. وبخصوص النفوذ الصيني المتزايد في الشرق الأوسط، فإن بايدن يمكن أن يحصل على موافقة سعودية مبدئية للتكيف مع مطالب أمريكية محدّدة، إلا أنه لن يتوقّع تآكل العلاقة السعودية القوية والمتسّعة مع الصين، التي رعت اتفاقية إعادة العلاقات بين السعودية وإيران بعد سنوات من القطيعة. وعليه، فاتفاقية التطبيع المقترحة بين السعودية وإسرائيل ستقلب كل هذا رأساً على عقب، وتهدّد بالتزامات أمنية للشركاء الذين

لديهم تاريخ خطير من التقلب والتحوّل. وتعتقد أمريكا أنها بتقديمها التطمينات المطلوبة نسبياً ستعود للعب دور العزّاب الرئيس في المنطقة؛ لكن هذا الأمل سيتلاشى بالتأكيد. فالدول الحازمة والجديّة في المنطقة لا تريد مشاهدة دورٍ ثانٍ متكرّر وممل لواشنطن، التي تسعى دائماً وراء مصالحها الخاصة، والتي قد تتوافق أو لا تتوافق مع المصالح السعودية.

إن صفقة التطبيع المحتملة الجاري الحديث عنها، تُدخل شريكاً إسرائيلياً لم يعد موجوداً على الإطلاق. فقد افترض المسؤولون السعوديون، وسواهم من العرب، على مدى عقود، أنه لو عرض العرب على "إسرائيل" المحفّزات الحقيقية، ومنها الانفتاح العربي الكامل عليها، فسُتقدّم التنازلات مقابل السلام. وقد نجحت الصيغة نسبياً في كامب ديفيد بين مصر و"إسرائيل"، قبل أكثر من أربعين عاماً؛ لكن لا أحد يحتمل أن تتجح اليوم. فالصفقات الإقليمية الكبرى التي لا تأخذ بعين الاعتبار التغيّرات الجذرية والعميقة في السياسة الإسرائيلية الداخلية والخارجية، هي مجرد مشاريع فاشلة ومنفصمة عن الواقع؛ بل وستعزّز من سياسة المتطرفين في كيان الاحتلال، الذين وحدهم سيجنون المكاسب. وبالتالي فالصفقة السعودية - الإسرائيلية التي يبدو أن بايدن يفكر بها، ستذهب جفاءً ولن تنفعه لإرثه، ولن تؤدي إلى تحسين العلاقات الإسرائيلية - الفلسطينية، ولا لاحتواء الصين، ولا لتخفيض النزاعات الإقليمية في الشرق الأوسط.

وقد أكّد مستشار الأمن القومي الأميركي، جيك سوليفان، أخيراً، في هذا المجال، أنه من غير المتوقع إعلان تقدّم في المفاوضات الجارية، «إذ لا يزال أمامنا طريق طويل لنقطعه، بالنظر إلى جميع العناصر». وبالمختصر، يمكن القول إن الكلام عن تطبيع سعودي - إسرائيلي يبقى حتى الآن مجرد رغبة لم تتطوّر إلى واقع ملموس. فحتى الساعة، لا يوجد دليل واضح عن قرب عملية التطبيع بين السعودية وإسرائيل؛ إذ لا يبدو أن الرياض على عجلة من أمرها لتحقيق أي خطوة نحو التطبيع، ما لم تقابلها خطوات تخدم مصالحها في المنطقة والعالم. فالسعودية اليوم غير السعودية بالأمس، وقد اختلفت طبيعة علاقاتها بالقوى العظمى، في ظل الحسابات والمعادلات الإقليمية والدولية المتغيرة.

### 3 - حسابات نتياهو والأمر الواقع:

عاد رئيس الوزراء الإسرائيلي، بنيامين نتنياهو، إلى السلطة في مطلع العام 2023، متعهدًا بالتركيز على هدفين متعلقين بالسياسة الخارجية هما: منع إيران من حيازة سلاح نووي، وتحقيق تطبيع العلاقات بين تل أبيب والرياض. لكنه حوّل اهتمامه، منذ بداية ولايته، إلى الشؤون الداخلية، وتحديدًا الاستجابة لمساعي السياسيين المتطرفين في ائتلافه الحاكم لتمرير مشروع قانون - تبناه نتنياهو في البداية، لكنه عاد وتراجع عن جزء منه - يحدّ من سلطة القضاء. وأثارت هذه "التعديلات القضائية" الانقلابية المقترحة موجةً من الاحتجاجات الشعبية غير المسبوقة التي أسفرت فعليًا عن شلّ الحركة في البلاد، إلى أن أعلن نتنياهو عن قراره تعليق هذا المشروع مؤقتًا، والموافقة على إجراء المزيد من المشاورات من أجل التوصل إلى حلّ وسط. وفي المقابل، دفعت أحزاب اليمين المتطرف داخل ائتلافه الحاكم باتجاه توسيع البؤر الاستيطانية في الضفة الغربية، وممارسة ضغوط أكبر على السلطة الفلسطينية التي تواجه أساسًا جملةً من المتاعب، ما أدى إلى تصاعد وتائر التوتر في الضفة الغربية والقدس، ووقوع اشتباكات وجيزة مع حركة الجهاد الإسلامي في قطاع غزة. لكن في ظل انشغال "إسرائيل" بمشاكلها الداخلية، واصلت المنطقة سلسلة التغييرات التي تشهدها بطرق غير متوقعة. فقد اتّقت السعودية وإيران، بوساطة الصين، على إعادة فتح سفارتيهما واتّخاذ خطوات إضافية من أجل تخفيف حدّة التوترات بينهما. كذلك، أشارت تقارير صحافية إلى أن الولايات المتحدة وإيران منخرطتان في محادثات غير مباشرة لمعالجة قضايا متعلقة بالبرنامج النووي الإيراني ومسائل خلافية أخرى. وفي سياق منفصل، ذُكر أن السعودية والولايات المتحدة تناقشان احتمال تحقيق تطبيع العلاقات بين المملكة و"إسرائيل"، استمرارًا للاتفاقيات الإبراهيمية. كذلك، اتّخذت دول متخاصمة أخرى في المنطقة، مثل تركيا ومصر، والإمارات وقطر، ومصر وإيران، سلسلةً من الإجراءات لطّي الصفحة على خلافات طال أمدها. ولا يزال من غير الواضح حتى الآن ما ستكون عليه دلالة هذه التطورات؛ لكن التفاعل القائم بين هذه الأحداث يشير إلى دور سعودي متنامٍ ومحوريّ في السياسات الإقليمية، وتضارب في "إسرائيل" بين الأولويات الداخلية والخارجية المتنافسة.

لطالما أدّت السعودية دورًا بارزًا في الاقتصاد العالمي نظرًا إلى غناها بموارد الطاقة وموقعها القيادي في منظمة الدول المصدّرة للنفط. لكن، على مستوى السياسات الإقليمية، حرصت المملكة على صياغة سياساتها في إطار "الإجماع العربي"، وفي ظل الغطاء الأمني الأميركي، بما معناه أنها لم



تكن تمارس دور القيادة بقدر ما كانت تكفي بالحق بالركب في هذا الميدان. إلا أن نمط التفكير السعودي بدأ يتغير على مدى العقد الماضي، على وقع تسلّم ولي العهد محمد بن سلمان زمام السلطة. فقد أصبحت السعودية بقيادة بن سلمان أكثر حزمًا حيال قضايا السياسة الخارجية وأقلّ اعتمادًا على الولايات المتحدة. وكذلك، ساءت العلاقات مع الولايات المتحدة بعد مقتل جمال خاشقجي؛ إضافةً إلى ما اعتبرته السعودية استجابة أميركية ضعيفة على الهجمات التي نفّذها الحوثيون على منشآت نفطية تابعة لشركة النفط الوطنية السعودية أرامكو، فزاد كلّ ذلك من رغبة بن سلمان في البحث عن خيارات أخرى لعلاقات بلاده الدولية والأمنية، ومن ضمنها إقامة علاقات مقربة أكثر مع الصين التي أصبحت الوجهة الأولى للصادرات النفطية السعودية.

صحيح أن الولايات المتحدة ما زالت حليفًا أساسيًا للمملكة، ولاسيما في القضايا المتعلقة بأمن منطقة الخليج، لكن يبدو أن بن سلمان بدأ يسعى إلى تحقيق توازن أكبر في السياسة الخارجية السعودية. وفي إطار مثله للنظر في خيارات جديدة، أبدى مسؤولون سعوديون استعدادًا للانفتاح على إمكانية التطبيع مع "إسرائيل"، لكن ضمن شروط محدّدة. وقد تقاطع "الحزم السعودي" في هذه المسألة مع المصالح الأميركية، فاعتتم الرئيس جو بايدن الفرصة لترميم العلاقات مع السعودية، وتوسيع نطاق قبول "إسرائيل" في المنطقة، ومواجهة النفوذ الصيني. وعلى مدى الأشهر القليلة الماضية، أطلقت الولايات المتحدة سلسلةً من الاتصالات على المستوى الرفيع لإحراز تقدّم نحو تحقيق هذه الأهداف، من بينها زيارتان أجراهما كلّ من مستشار الأمن القومي جايك سوليفان، ووزير الخارجية أنتوني بلينكن، إلى السعودية. وأوردت تقارير صحفية أن الشروط السعودية لتطبيع العلاقات مع "إسرائيل" شملت مطالب متكررة، أبرزها ضمانات أمنية من الولايات المتحدة شبيهة بتلك التي تربط دول حلف شمال الأطلسي (الناتو)، وإمكانية الحصول على أنظمة الأسلحة المتطورة الأميركية، والموافقة على امتلاك تكنولوجيا نووية مدنية؛ فضلًا عن التزام إسرائيلي بعملية تؤدي إلى تحقيق حلّ الدولتين مع الفلسطينيين.

وفي السياق، قال وزير الخارجية السعودي، الأمير فيصل بن فرحان، في مؤتمر صحفي مع وزير الخارجية الأميركي بلينكن، في وقت سابق، إنه من "دون وجود سلام مع الفلسطينيين، فإن أي تطبيع مع إسرائيل ستكون فائدته محدودة". وأضاف، أنه "يجب علينا أن نركّز على الوصول إلى مسار يوفّر السلام والعدالة والكرامة للفلسطينيين. وأعتقد أن الولايات المتحدة لديها الوجهة نفسها؛ ومن الأهمية

بمكان أن نستمر في هذه الجهود". وفي تصريحات سابقة له، أكد أيضاً أن المملكة لن تطبّع علاقاتها مع إسرائيل طالما لم تُحلّ القضية الفلسطينية. وأضاف: لم يتغيّر أي شيء بالطريقة التي نرى فيها هذا الموضوع. فطالما نظرنا إلى التطبيع على أنه النتيجة النهائية التي هي نهاية مسار... ونحن طالما تصوّرنا أننا سنصل إلى التطبيع الكامل مع إسرائيل - وكما ذكرت في الماضي - سنحصد فوائد هائلة من التطبيع الكامل بيننا وبين إسرائيل، وبين المنطقة وإسرائيل. ولكن لن نتمكن من جني هذه الفوائد ما لم نحلّ القضية الفلسطينية".

صحيح أن لائحة الشروط السعودية تبدو متشعبة للغاية، إلا أن الفكرة هي أن الطرفين على ما يبدو يساومان على ثمن تطبيع العلاقات، ولا يتساءلان على الأرجح حول مدى حكمة اتخاذ مثل هكذا خطوة. وفي غضون ذلك، يبدو أن "إسرائيل"، المنهكة بمشاكلها الداخلية، قد تبنت في سياستها الخارجية النهج السعودي القديم المتمثل في اللحاق بالركب، بدلاً من تولّي دفة القيادة. ففي القضيتين الأساسيتين اللتين تقعان في صلب أولويات سياسة نتياهو الخارجية، تقبع "إسرائيل" على الهامش فيما تتفاوض الولايات المتحدة بصورة مباشرة عنها مع السعودية حول تطبيع العلاقات، وبصورة غير مباشرة مع إيران حول القضايا النووية. وتُخيم على كل هذه المساعي الدبلوماسية، العلاقة الصعبة التي تجمع بين نتياهو وبايدن. فقد وصلت الولايات المتحدة رفع الصوت عاليًا حول الممارسات الإسرائيلية في الضفة الغربية، ولا سيما أنشطة الاستيطان المستقلة، وأهمية الحفاظ على هدف حلّ الدولتين الطويل الأمد، مهما بدت هذه الفكرة خيالية. كذلك فإن السعي المحموم لسياسي اليمين المتطرّف في ائتلاف نتياهو الحاكم لتطبيق مشروع "الإصلاحات القضائية" أثار أيضًا ردود فعل صاخبة من الإدارة الأميركية وقطاعات واسعة من المجتمع اليهودي الأميركي. وقد دفع هذا الشرخ المتنامي بين الولايات المتحدة و"إسرائيل"، الرئيس الأميركي إلى الامتناع عن دعوة نتياهو لزيارة واشنطن، ما يُعدّ تطورًا كبيرًا نظرًا إلى العلاقات الوطيدة التي تربط "إسرائيل" والولايات المتحدة تاريخيًا.

في المقابل، كان ردّ نتياهو حذرًا؛ حتى إنه كتم معارضته لأي اتفاق جديد محتمل بين الولايات المتحدة وإيران. فقد شدّد على أن اتفاقًا مماثلًا لن يكون مُلزماً بالنسبة لإسرائيل، لكنه تجنّب المعارضة الكاملة والصريحة التي طبعت نهجه حيال الاتفاق النووي الأساسي الذي تفاوض بشأنه الرئيس الأميركي باراك أوباما في العام 2015. مع ذلك، سيبتين أن معالجة تحديات الكيان الخارجية والمحلية

هي مهمة صعبة لنتنياهو، نظراً إلى تركيبة ائتلافه اليميني الفاشي. فالمتطرفون داخل الحكومة يواصلون السير قُدماً في الأجندة الداخلية، ما يضع نتنياهو في موقف غير مريح، إذ إن السياسات التي ينتهجها شركاؤه في الائتلاف تقوّض مساره نحو تحقيق أهداف سياسته الخارجية، وتُضفي جملةً من التعقيدات على العلاقات مع الولايات المتحدة. وقد أفادت تقارير أن مسؤولين أميركيين أكدوا لنظرائهم الإسرائيليين بأن الممارسات الإسرائيلية الراهنة في الضفة الغربية والقدس ستقوّض جهود التطبيع مع السعودية.

#### 4 - محاولات تسويق التطبيع أميركياً:

يمكن أن يشكّل التطبيع مع "إسرائيل" بالنسبة للسعودية جزءاً من استراتيجيتها الإقليمية؛ لكنه أيضاً ليس من الضرورات الملحة الآن. وهنا يكمن التحدي الذي يواجه دُعاة التطبيع، والكامن في القدرة على تغيير ميزان المخاطر والمنافع السعودية، وصولاً لرفع شأن التطبيع ومنافعه على سلم أولويات القيادة السعودية. أما بالنسبة لإسرائيل، فهي تعتبر أن إحدى أهمّ العقبات في طريق نجاح التطبيع حالياً هي أن السعودية ما زالت حتى الآن، وعلى رغم أنه لا مانع مبدئياً لديها من التطبيع، ترفض التوصل إلى اتفاق من هذا النوع لأسباب تتعلق بالأضرار التي يمكن أن تلحق بنظامها في الداخل، حيث تُدرك عمق المعارضة الشعبية لخطوة كهذه، وتستشعر أنها يمكن أن تتطوي على مقامرة بمستقبل النظام. فتطبيع العلاقات مع العدو هو حدث خطير له تداعيات كبيرة على علاقة النظام بشعبه، وعلاقته بدول الجوار، ذلك أن محوره سيكون حكماً مصلحة العدو أولاً، لا السعودية. ولهذا السبب، لم تُفلح المساعي الأميركية الحثيثة المستمرة منذ أشهر طويلة في إقناع الرياض بتبديل موقفها، ولا سيما أن الحكم في السعودية يرى أمام عينيه كيف زادت الفجوة بين شعبي الإمارات والبحرين من جهة، ونظاميهما من جهة أخرى، وكيف زادت عزلة النظامين إقليمياً أيضاً، أقلّه على المستوى الشعبي. على أن أخطر ما في الأمر هو أن الاتفاقات غيرت إلى حدّ ما طبيعة الأنظمة في الدول الموقّعة، لناحية رفع مستوى القمع على الصعيد الداخلي وتخريب العلاقات الاجتماعية، وإثارة حالة من عدم الثقة بين الناس عن طريق تحريض بعضهم على البعض الآخر، نتيجة الحملات التي نُظّمت على وسائل التواصل الاجتماعي للترويج للتطبيع، وهو ما ستكون له آثار عميقة على استقرار تلك الدول مستقبلاً. وحتى في

الحالات التي لا يوجد فيها اتفاق رسمي، كالحالة السعودية، ثمّة إجراءات قمعية لجأ إليها النظام ضدّ معارضي التطبيع، على اعتبار أن المملكة اتّخذت خطوات تطبيعية غير رسمية، كما أن لديها تنسيقاً أمنياً مع "إسرائيل" يصفه مراقبون بأنه روتيني. ففي عام 2016، أجرت المملكة عملية اختبار مبكرة لمدى مقبوليّة التطبيع لدى رأيها العام، عندما زار الضابط السعودي المتقاعد، أنور عشقي، القدس. عندها، نظّمت حملة «سعوديون ضد التطبيع» عريضة وقّعتها شخصيات بارزة، لكن الحملة أُغيت، وجرت قرصنة موقعها الإلكتروني، وأُرسل الكثير من الموقعين عليها إلى السجون أو هربوا إلى المنفى. والذين أُفرج عنهم لاحقاً، وقّعوا تعهدات بعدم القيام بأي نشاط مماثل في المستقبل. لذلك، ففي الوقت الحالي تتراجع احتمالات إحراز تقدم دراماتيكي في المدى القريب على صعيد دفع العلاقات المشتركة إلى الأمام، خاصة على ضوء الإصلاحات الجذرية والحثيثة التي ينهك بها ولي العهد بن سلمان، لناحية التحديث والتطوير، وعلى ضوء العلاقات المتشنجة والمتقادمة بين ولي العهد والرئيس الأميركي بايدن، الذي كان قد وعد على الملأ بأن يجعل بن سلمان "منبوذاً" في أعقاب اتّهامه بقتل الصحفي الخاشقجي؛ بالإضافة إلى المتطلبات الرئيسة المتعلقة بالفلسطينيين لناحية وقف نهب الأراضي والاستيطان الزاحف في الضفة الغربية.

الجنرال الإسرائيلي، يوسي كوبرفاسر، الرئيس الأسبق لقسم الأبحاث في جهاز الاستخبارات العسكرية "أمان"، زعم أن "الحاجة للتطبيع مع السعودية تأتي استجابة للتحدي الأول المتمثل في إيران في سياق تقدمها ببرنامجه النووي، واستمرارها في تكديس كميات كبيرة من اليورانيوم المخصّب بدون انقطاع لمستويات عالية، باستخدام أجهزة طرد مركزي متقدمة، وتطوير صواريخ قادرة على حمل رؤوس حربية نووية، بجانب التحدي الثاني المتمثل في تعزيز الصين لموقعها في المنطقة، واستغلال الضعف الأمريكي، وتزايد جراءة حزب الله ضد إسرائيل، ما يعمل على تآكل صورتها في القوة بسبب أزمتها الداخلية". وأشار إلى أنه "يمكن لإسرائيل، بل ينبغي لها، أن تندمج في الجهود المبذولة لإحراز تقدم في المنطقة، خاصة مع المملكة؛ لكن هذا لا يعني أنه يجب إقامة علاقات دبلوماسية معها أولاً، بزعم أن الفوائد التي قد تعود عليها، وعلى الدول الأخرى من هذا التعاون، تفوق منافع التطبيع، لأنه يتطلب ضمناً تقدماً صعباً في الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني، بينما التكامل يعني التعاون العملي الذي سيفيد

جميع الأطراف؛ ويمكن تعزيزه بدون شروط في السياق الفلسطيني، والتزام رسمي من الولايات المتحدة بالدفاع عن المملكة، والاتفاق على برنامج نووي مدني بإشراف محدود وإمداد بالسلاح". وأوضح أن "التكامل مصلحة سعودية بقدر ما هي إسرائيلية. أما واشنطن، فموقفها متباين. فمن ناحية، هي مهتمة بإحداث انفراج في العلاقات الإسرائيلية-السعودية، وتُحجم عن دفع الثمن الذي تطلبه المملكة. لذلك فقد تدعم تعزيز الاندماج؛ لكنها من ناحية أخرى، ترى تحسين العلاقات بين إسرائيل والسعودية بمثابة رافعة لانتزاع خطوات من إسرائيل تجاه الفلسطينيين. لكن الواقع الفلسطيني يُصعب اتخاذ خطوات مهمة. وإذا قرّرت إدارة بايدن المساعدة أو عدم التدخل، فهناك فرصة معقولة لتعزيز التكامل، رغم تحسّن علاقات المملكة بإيران". ولفت كوبرفاسر إلى أن "التعاون السعودي الإسرائيلي يصل إلى الحفاظ على أمن البحر الأحمر، ضمن الاتفاق على نقل السيادة على جزيرتي تيران وصنافير من مصر إلى السعودية، والتعامل مع تهديدات العناصر الإسلامية، وتتم في الغالب عبر قنوات سرية، ما يؤكد أن التكامل الإسرائيلي-السعودي سيعزّز الاندماج، وسيكون له أثر إيجابي على موقف إسرائيل في جميع المجالات، وسيبني طبقة أخرى في اندماجها بالمنطقة العربية. وفي الوقت ذاته، لن يُلزم المملكة وإسرائيل والولايات المتحدة بدفع الثمن الإشكالي للتطبيع".

روبرت ساتلوف، المدير التنفيذي لمعهد واشنطن، رأى، من جهته، أنه قد يكون الحصول على انفراجة على المدى القريب بشأن إقامة علاقات بين السعودية وإسرائيل أمراً غير مرجح. لكن الرئيس الأمريكي بايدن، بحسب رأيه، هو في وضع جيّد الآن يسمح له ببذل طاقته نحو التفاوض من أجل التوصل إلى اتفاق تاريخي بين البلدين يحقّق "السلام ويعزّز المصالح الأمريكية". ورأى ساتلوف أن السؤال بشأن إقامة علاقات رسمية بين تل أبيب والرياض هو سؤال مطروح منطقياً، حيث يناقشه الدبلوماسيون ويغطّيه الصحفيون، ويتباحث فيه الخبراء، وهو يؤكّد التغيير العميق في تقبّل العرب لإسرائيل في السنوات الأخيرة. وفي السياق أيضاً، تجدر الإشارة إلى ما ذكرته صحيفة تايمز أوف إسرائيل أخيراً حول الزيارة التي قام بها من وصفته بـ"قيصر" البيت الأبيض في الشرق الأوسط، بريت ماكغورك، ومساعدة وزير الخارجية لشؤون الشرق الأدنى، باربرا ليف، بعد ما يزيد قليلاً عن شهر من زيارة مستشار الأمن القومي الأمريكي جيك سوليفان للمملكة العربية السعودية، لمناقشة اتفاق تطبيع محتمل بين المملكة وإسرائيل. كما زار وزير الخارجية الأمريكي أنتوني بلينكن الرياض للهدف نفسه، في

يونيو/حزيران الماضي، مما يشير إلى تصميم واشنطن المستمر على التوسط في تسوية سلمية ما تزال بعيدة المنال حتى الآن. وتزامنت زيارة ماكغورك وليف مع زيارة وفد فلسطيني، برئاسة أمين عام اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية حسين الشيخ، للرياض، لبحث ما تأمل رام الله الحصول عليه من اتفاق التطبيع السعودي - الإسرائيلي. وحسب مسؤولين مطلّعين، فإن المملكة العربية السعودية، بحسب الصحيفة، مستعدة للتخلي عن موقفها العلني الذي طالما تمسكت به ضد التطبيع مع إسرائيل في غياب حلّ الدولتين للصراع الإسرائيلي - الفلسطيني؛ لكن لا يزال من غير المتوقع أن توافق على صفقة مع تل أبيب لا تتضمن حلاً للصراع، وتقدماً كبيراً نحو السيادة الفلسطينية. وتضيف الصحيفة أن السلطة الفلسطينية تسعى لخطوات "لا رجعة فيها" من شأنها تعزيز مساعيها لإقامة الدولة في سياق مفاوضات التطبيع الجارية. وتضمنت هذه الخطوات دعم الولايات المتحدة للاعتراف بالدولة الفلسطينية في الأمم المتحدة، وإعادة فتح قنصليتها في القدس التي خدمت الفلسطينيين تاريخياً، وإلغاء تشريع الكونغرس الذي يصف السلطة الفلسطينية كمنظمة إرهابية، ونقل أراضي الضفة الغربية من إسرائيل إلى السيطرة الفلسطينية، وهدم البؤر الاستيطانية غير القانونية في الضفة الغربية. إلا أن مسؤولي إدارة بايدن يرفضون المقترحات الفلسطينية المتعلقة بالولايات المتحدة، ويشجعون السلطة الفلسطينية على تخفيف طلباتها منها، وتوجيهها بدلاً من ذلك نحو إسرائيل. ومن المؤكد أن الطلبات الكبرى للفلسطينيين ستلقى معارضة شديدة في حكومة نتنياهو المتطرفة. وقال وزير المالية بتسلئيل سموتريتش، على هذا الصعيد، إن فكرة أن تقدم إسرائيل تنازلات للفلسطينيين كجزء من صفقة التطبيع مع الرياض هي مجرد "خيال". وقال رئيس الحكومة نتنياهو في الشأن نفسه "إننا لن نقدم على أي خطوة تمسّ بالمصالح الإسرائيلية. سوف نجد حلاً للمسألة الفلسطينية. السعودية دولة عربية مهمة، ولديها بنية تحتية مهمة جداً لدولة إسرائيل؛ كما ترتبط بالمنطقة بأكملها، وهذا له أهمية كبيرة، أيضاً من الناحية الأمنية". وفي السياق، أفادت القناة 13 الإسرائيلية بأن المملكة العربية السعودية رفضت منح تأشيرة دخول إلى أراضيها لكل من وزير الخارجية الإسرائيلي إيلي كوهين، ووزير التربية والتعليم يوآف كيش، للمشاركة في مؤتمر "اليونيسكو" الذي يُعقد في الرياض. وذكرت القناة أن "إسرائيل بذلت جهوداً كبيرة حتى تمكنت من تحصيل دعوة للوزيرين المذكورين للمشاركة في لقاء لجنة التراث العالمي؛ لكن السعوديين وضعوا العراقيل، ولم يُصدروا تأشيرتي الدخول". ونقلت القناة عن مسؤولين سياسيين كبار

في إسرائيل لم تُسمَّهم، قولهم إن وزارة الخارجية الإسرائيلية تراجعت أيضاً عن الموضوع بناءً على طلب الأميركيين، بحيث "لن يشارك الوزيران الإسرائيليان، وسيقتصر الأمر على مسؤولين من المستوى المهني". وأضافت القناة أن "الأميركيين أبلغوا مسؤولين كباراً في إسرائيل، أنه بسبب التقدّم في الاتصالات بين إسرائيل والمملكة العربية السعودية (بشأن التطبيع)، فإن المطالبة بدخول الوزراء الإسرائيليين إلى أراضي المملكة تضعها في وضع معقّد؛ وبالتالي تم الاتفاق على أنه بدلاً من عدم سماح السعوديين بدخول الوزيرين، سنُعلن إسرائيل أنها تسحب مشاركتها". وقال مسؤولون أميركيون، بحسب القناة، إن "هذا ليس التوقيت المناسب (لزيارة الوزراء للسعودية)؛ فالأمر ما زال مبكراً".

## 5 - مظاهر من التطبيع المبكر:

لقد بدأت السعودية عملية التطبيع غير الرسمي من خلال إصدار تأشيرات تسمح للإسرائيليين غير الرسميين بدخول البلاد لمقاصد عامة، مثل التحدث في المؤتمرات والمنافسة في الأحداث الرياضية. كما وافقت على السماح بتحليق الطائرات المدنية الإسرائيلية في مجالها الجوي، وهي خطوة مهمة نحو العلاقات التطبيعية. وشملت العملية بعض الجوانب الأخرى الخاصة بهذه المرحلة المبكرة من التطبيع، السماح لمسؤولين سعوديين سابقين في الأمن القومي بالظهور إلى جانب نظرائهم الإسرائيليين في المناسبات العامة، وعدم إثارة أي اعتراض على قيام إحدى شركات الاستثمار السعودية الكبرى بالاستحواذ على حصص كبيرة في شركات إسرائيلية. وتستطيع السعودية، إذا أرادت، اتباع نهج تدريجي يمتد لسنوات متعددة في عملية التطبيع. وقد يشمل ذلك مثلاً تسهيل التواصل بين الشعبين من خلال السماح بالخدمات البريدية والمكالمات الهاتفية المباشرة بين البلدين، وتعزيز الصورة الثنائية من خلال الموافقة على قيام شخصيات ثقافية وتجارية ورياضية سعودية بزيارات إلى إسرائيل؛ والسماح للصحافيين الإسرائيليين بإجراء مقابلات إعلامية مع شخصيات سعودية؛ وتسليط الضوء على الكتاب والفنانين والعاملين في مجال الترفيه من الإسرائيليين في وسائل الإعلام السعودية والأحداث الثقافية السعودية؛ ودعوة مجموعة متنوعة من الإسرائيليين للمشاركة في المؤتمرات وورش العمل والتبادل الأكاديمي. كما كشفت وسائل الإعلام العبرية عن وجود استثمارات إسرائيلية جديدة في مجال الطاقة

لشركات إسرائيلية في قلب المملكة العربية السعودية، رغم عدم وجود علاقات رسمية بين الرياض وتل أبيب. وذكر موقع "i24 الإسرائيلي، أن شركة الطاقة الشمسية "SolarEdge" الإسرائيلية "تتعاون" مع الشركة السعودية " Bros Holding & Ajlan ) ( ABH بـ"صورة علنية في إطار تعاون مشترك يهدف لتوفير الطاقة المتجددة والذكية للسعوديين". وزعمت أن هذا العمل المشترك يأتي من أجل "مساعدة الشركة السعودية على تقليل اعتماد السعوديين على النفط بحلول نهاية هذا العقد. ويُعتبر هذا التعاون نادراً لكونه بين شركتين من بلدين لا تربطهما علاقات دبلوماسية". وقد أعلنت الشركة الإسرائيلية أنها "ستقيم شركة محلية على الأراضي السعودية، في العاصمة الرياض، وستزوّد المؤسسات والشركات في الدولة أنظمة إنتاج وتخزين وإدارة الطاقة الشمسية؛ فضلاً عن خدمات التخطيط للمواقع الشمسية والاستشارات بشأن نقل الكهرباء". ونوّه الموقع إلى أن "إقامة الشركة يأتي في إطار مشروع مشترك مع الشركة السعودية القابضة ( Bros & Ajlan )، وهي إحدى أكبر الشركات في السعودية والشرق الأوسط، والتي تسيطر على قطاعات عديدة تضم: الطاقة، والصحة، والسياحة، حتى الصناعة، والملابس، والتكنولوجيا والعقارات". وبيّن أن الشركة الإسرائيلية المذكورة "توفّر في إطار المشروع محوّلات الطاقة والمكوّنات الإلكترونية الأخرى التي تساعد على زيادة إنتاج الكهرباء من الألواح الشمسية. وتُعتبر الشركة الإسرائيلية واحدة من الشركات الرائدة والأكبر في العالم في هذا المجال".

وأفاد الموقع بأن عائدات شركة "SolarEdge" الإسرائيلية بلغت في عام 2022 نحو 3.1 مليار دولار، بزيادة 58 في المئة، مقارنة بعام 2021، ويتم تداولها في "ناسداك" بقيمة سوقية حالية هي 13.5 مليار دولار، ومقرّها الرئيسي في مدينة "هرتسليا" وسط فلسطين المحتلة. وفي تعليقه على المشروع، قال تسفي لنداو، المدير العام للشركة الإسرائيلية: "يشرّفنا الحفاظ على التعاون، ودعم مسيرة السعودية نحو "رؤية 2030"؛ الشركة ملتزمة بتحريك الانتقال إلى الطاقة النظيفة على مستوى عالمي. سنوفّر للمصانع المحلية في السعودية الدعم المطلوب للانتقال بسرعة من الوقود الأحفوري إلى الطاقة الشمسية النظيفة".

## 6 - الحسابات الجيوسياسية:



يقول مسؤولون أميركيون إن الرئيس بايدن لم يقرّر بعد الثمن الذي يرغب في دفعه، على أن تظل الولايات المتحدة لاعباً رئيساً في الشرق الأوسط، من أجل عزل روسيا وإحباط جهود الصين لكسب موطئ قدم في المنطقة. ويرى هؤلاء أنه مقابل تنازلات أمريكية كبيرة تجاه المملكة العربية السعودية، ستحاول إدارة بايدن ضمان بقاء الرياض بعيداً عن بكين، ولن تسمح لها بأي حال من الأحوال ببناء قواعد عسكرية في المملكة. وإحدى العقبات الرئيسية التي تواجه المفاوضات بين البلدين هي التنازلات التي سيتعيّن على إسرائيل تقديمها للفلسطينيين مقابل إقامة علاقات دبلوماسية مع السعودية.

من ناحية أخرى، قال وزير الخارجية الأمريكي بلينكن: "سنلعب دوراً أساسياً لتعميق وتوسيع التطبيع مع إسرائيل". وكثيراً ما تحدّث رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو، ومسؤولون آخرون، بينهم وزير الخارجية إيلي كوهين، عن قرب التوصل إلى اتفاق لتطبيع العلاقات مع السعودية. لكن الرياض أكّدت مراراً أن تطبيع العلاقات مع تل أبيب مرهون بتطبيق مبادرة السلام العربية، التي أطلقها الملك السعودي الراحل عبد الله بن عبد العزيز، عام 2002 في بيروت، وتنص على إنشاء دولة فلسطينية معترف بها دولياً على حدود 1967، وعاصمتها القدس الشرقية، وعودة اللاجئين، وانسحاب إسرائيل من هضبة الجولان المحتلة، مقابل الاعتراف والتطبيع.

بوادر الصدام بين واشنطن وتل أبيب بدأت مع وصف الرئيس الأمريكي بايدن حكومة نتنياهو بأنها واحدة من أشد الحكومات تطرفاً في إسرائيل، واتّهم الوزراء الذين يساندون الاستيطان في أي مكان في الضفة الغربية، بأنهم جزء من المشكلة في الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني. وقد ردّ عليه وزير الأمن القومي الإسرائيلي، إيتامار بن غفير، بأن إسرائيل لم تعد جزءاً من الولايات المتحدة. وعلى الأثر قال بايدن بالنسبة للتطبيع: «ما نزال على مسافة بعيدة من ذلك». وأكد أن أمن إسرائيل النهائي يتحقق مع حلّ الدولتين؛ وهو الحلّ الذي يعمل نتنياهو على سحقه تماماً. وتجنّب بايدن الإجابة على سؤال بشأن دعوة نتنياهو لزيارة البيت الأبيض. وقال إن أمن إسرائيل النهائي يتحقق في «حلّ الدولتين»، لكنه ذكر أيضاً أن السلطة الوطنية الفلسطينية فقدت مصداقيتها، وشكّك في قدرته إدارته على الاستجابة للمطالب السعودية في خصوص التطبيع مع إسرائيل.

هذه التصريحات مثّلت إشارات قوية إلى عمق الخلاف بين واشنطن وتل أبيب بشأن موضوعات الاستيطان، وحلّ الدولتين. كما طرحت تساؤلات بشأن موقف واشنطن من السلطة الفلسطينية، والتطبيع بين السعودية وإسرائيل.

وفي السياق، يعتبر خبراء السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط، مثل روبرت ساتلوف، ودينيس روس، ومارتن إنديك، وديفيد ماكوفسكي، وغيرهم، أن تطبيع العلاقات بين السعودية وإسرائيل يمثل حجر الزاوية في استراتيجية الولايات المتحدة تجاه المنطقة، في الوقت الحاضر، وأن أي إرباك للجهود المبذولة لتحقيقه يمكن أن يفسد الوضع الإقليمي، ربما لعقود مقبلة. وفي مقال مشترك عن خطورة ضعف السلطة الفلسطينية، قال دينيس روس، الدبلوماسي الأمريكي المخضرم، بالمشاركة مع غيث العمري، وهو مسؤول ومستشار سابق للسلطة، إن «السلام السعودي- الإسرائيلي هو الذي سيغيّر الحقائق الأساسية للمشهد السياسي في الشرق الأوسط». والمقال المنشور على موقع مجلة «فورين بوليسي»، وموقع معهد واشنطن (6 يوليو/تموز 2023)، يقدّم رؤية قريبة جداً من توجهات إدارة الرئيس بايدن، التي تعتبر أن الشرق الأقصى هو منطقة المواجهة الرئيسة مع الصين، وأن إسرائيل تمثل المدير التنفيذي للمصالح الأمريكية في المنطقة، وأن حصار التمديد الصيني فيها يتطلب جرّ السعودية بعيداً عن النفوذ الصيني، وأن إسرائيل هي القادرة على صنع ذلك. ويقرّر روس والعمري، في مقالهما، أن تدهور الوضع في الضفة الغربية يهدّد أي صفقة ممكنة بين السعودية وإسرائيل. ومن أجل توفير الأرضية الملائمة لدفع مشروع التطبيع، فإنه يتعيّن على الولايات المتحدة تكثيف تحركاتها الدبلوماسية من أجل إحداث اختراق في الحائط الذي يقف مانعاً بوجه تحقيق الهدف. ويقرّر المقال أن «السلام السعودي - الإسرائيلي هو الذي سيغيّر الحقائق الأساسية للمشهد السياسي في الشرق الأوسط». وبالتالي، فإن واشنطن تنظر إلى ما يحدث في الضفة الغربية من منظور مصالحها القومية، ومن خلال النافذة التي ترى منها دور كلّ من بكين وطهران. ومن أجل إعادة الأمن، وتوسيع نطاق «اتفاقيات أبراهام»، فإنه يتعيّن على واشنطن وحلفائها اتخاذ خطوات عاجلة، للمحافظة على السلطة الوطنية الفلسطينية من الانهيار. كما يقترح المقال الكفّ عن إعلان برامج استيطان جديدة، وعدم تقنين البؤر الاستيطانية، ومعاينة المسؤولين عنها، ومنع المستوطنين من إحياء مستوطنة «حومش» التي تقع على تل بين مدينتي جنين ونابلس في شمال الضفة الغربية. لكن هذه الدعوة بخصوص تقييد

الاستيطان تصطدم بقوة مع نهج الحكومة المتطرفة الحالية، التي أقرت خطة استيطان على مرحلتين، تتضمن إنشاء أكثر من ثلاثة عشر ألف مسكن جديد للمستوطنين، وتقنين البؤر الاستيطانية التي اعتبرتها الحكومة السابقة «غير قانونية»، وإحياء أربع مستوطنات كان قد تم تفكيكها من قبل، ومنها مستوطنة «حومش» التي دعا المقال إلى عدم إعادة بنائها، علماً أن «حومش» مقامة على أرض فلسطينية مملوكة ملكية خاصة، كانت المحكمة العليا الإسرائيلية قد أصدرت حكماً يقضي بإعادة الأرض المقامة عليها لمالكيها عام 2013. وتُعتبر «حومش» حالياً أحد أهم مراكز نشاط المستوطنين المتطرفين. ويريد نتنايهو أن تتحول السلطة إلى مجرد شرطي يعمل لحساب الحكومة في الضفة الغربية. ومع ذلك، فقد اشترط التزامها أولاً بأربعة شروط أساسية هي: أولاً، الالتزام بوقف أنشطتها ضد إسرائيل في الساحة الدولية. ثانياً، وقف التحريض ضد إسرائيل في وسائل الإعلام وفي منظومة التعليم. ثالثاً، وقف رواتب عائلات منقذ العمليات. ورابعاً، وقف البناء في المنطقة ج. وهي شروط تضمن أن تصبح السلطة رجل الشرطة الذي يمثل إسرائيل بامتياز.

ويختتم روس والعمري مقالهما بالتحذير من ضياع الوقت بشأن الجهود التي تبذلها واشنطن من أجل تطبيع العلاقات بين السعودية وإسرائيل؛ ويحذران في مقالهما من أن انهيار السلطة الفلسطينية يقلل من احتمالات حدوث ذلك، قائلين: «مع أن الوقت ليس متأخراً بعد لإنقاذ هذه الجهود، إلا أنه يمر بسرعة». هذا التحذير، وإن كان يعكس إلحاح أولوية المصالح الأمريكية، لكنه لا يلتقي مع إلحاح مماثل من جانب أي من السعودية أو "إسرائيل".

## 7 - مكاسب ومحاذير الأفرقاء من التطبيع:

يعمل الأفرقاء الثلاثة: السعودية و"إسرائيل" وأميركا، من أجل معادلة رابح رابح، أي أن يخرج الجميع في النهاية بمكاسب ذاتية نسبية حقيقية، وذلك على النحو الآتي:

- بالنسبة إلى "إسرائيل":

أ - تُعتبر السعودية بالنسبة لإسرائيل أهم دولة عربية في المنطقة. وتحقيق اتفاق تطبيع معها يُسهم في تحسين مكانة إسرائيل الاستراتيجية على المستوى الإقليمي، ويعمق من شرعيتها.

ب - يفتح اتفاق التطبيع مع السعودية إمكانية توقيع اتفاقيات مع دول عربية وإسلامية أخرى.

ج - يُسهم اتفاق تطبيع مع السعودية في عزل إيران، ويعزز من قوة الحلف المناهض لها ولأذرعها في المنطقة.

د - يُسهم الاتفاق مع السعودية في زيادة الاستثمارات الاقتصادية المتبادلة بين البلدين، ويفتح المجال لتطوير الاقتصاد الإسرائيلي.

هـ - يُعتبر الاتفاق مع السعودية إنجازاً سياسياً كبيراً لنتنياهو، ويسهم في تحسين شعبيته في المجتمع الإسرائيلي، وينقذه من تآكل شعبيته وشعبية حكومته.

و - تحسين العلاقات السعودية - الأميركية، مصلحة إسرائيلية. فقد أعلنت السعودية أنها تشترط لبدء مباحثات تطبيع مع إسرائيل، تحسين العلاقات بين ولي العهد السعودي وواشنطن. وفي ورقة أعدها مركز دراسات الأمن القومي في تل أبيب، أشار إلى أن ترميم العلاقات بين السعودية والولايات المتحدة هو مصلحة إسرائيلية أيضاً، إذ سوف يرمم العلاقات بين الطرفين، ويُسهم في تعزيز التطبيع بين إسرائيل والدول العربية. وقد يُسهم في تطبيع العلاقات مع السعودية نفسها؛ كما أن هنالك مصلحة إسرائيلية في استقرار المملكة العربية السعودية، والحفاظ على دورها المركزي في التحالف الإقليمي ضد إيران.

ز - تهدف اتفاقيات التطبيع إلى فرملة التقارب السعودي - الإيراني، وذلك بعدما اعتبرت "إسرائيل" نفسها أكبر متضرر منه.

ح - رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو وعد، بعد نجاحه في الانتخابات الأخيرة، بأنه سيسعى لتحقيق هدفين أساسيين في سياسته الخارجية، هما: منع إيران من حيازة سلاح نووي، وتحقيق تطبيع العلاقات مع السعودية. وفي أعقاب الضغوط الشديدة التي تعرّض لها في الداخل، سوف يكون التطبيع مع السعودية أحد أكبر الإنجازات التي سيتباهى بها، لكونها ستجعل "إسرائيل" أكثر مقبولة في المنطقة، الأمر الذي سيدفع به ضد خصومه في الداخل، ويتدرّج به لتخفيف شروط اليمين المتطرف في حكومته.

ط - بعد الإحراج الدولي والضغوط الأميركية التي تعرّض لها نتنياهو بسبب توسيع المستوطنات الذي يصر عليه حلفاؤه من اليمين المتطرف في حكومته، والاعتداءات المتكررة على الفلسطينيين، يمكن لنتنياهو أن يضغط على حلفائه لتأجيل مشاريع الضم والاستيطان الواسعة التي وعدوا بها، مُحاججاً

إياهم بأن التطبيع مع السعودية "يستحق هذا الثمن". وموقع "اللاه" الإسرائيلي كان قد كشف أنّ وزير الخارجية الأميركي بلينكن أبلغ وزير الخارجية الإسرائيلي، إيلي كوهين، بأنّ تعزيز اتفاقيات التطبيع أو توسيعها من خلال التطبيع مع السعودية "أصعب كثيراً بالنسبة إلى واشنطن، وربما مستحيل، في وقت تشتعل فيه الساحة الخلفية لإسرائيل"، في إشارة إلى التصعيد في الضفة الغربية.

ي - بعد إعلان بايدن عن قرب التوصل إلى اتفاق التطبيع بين السعودية و"إسرائيل" مباشرة، سارع ننتياهو إلى الإعلان عن مشروع سكة حديد تهدف إلى ربط "إسرائيل" بالسعودية وشبه الجزيرة العربية. وهكذا، يحقّق التطبيع مع السعودية حلاً لظالمات راود الإسرائيليين. ففي عام 2019، ومباشرة بعد توقيع اتفاقيات أبراهام، أعلن وزير الخارجية الإسرائيلي، يسرائيل كاتس، أنه اقترح على الإمارات ما سميّ بـ"قطار الازدهار الاقتصادي"؛ وهو "مبادرة تربط بين السعودية ودول الخليج، مروراً بالأردن، بشبكة السكك الحديدية الإسرائيلية وميناء حيفا في البحر الأبيض المتوسط. تتمخض المبادرة عن طرق تجارة إقليمية أقصر وأرخص وأكثر أماناً، من شأنها دعم اقتصادات الدول".

- بالنسبة إلى إدارة بايدن:

أ - تحتاج إدارة بايدن إلى إنجازات يمكن استثمارها في الانتخابات الرئاسية المقبلة، علماً أن عام 2024 سيشهد انتخابات رئاسية وانتخابات الكونغرس، إذ سيتم انتخاب كل أعضاء مجلس النواب البالغ عددهم 435، إضافةً إلى 34 مقعداً في مجلس الشيوخ من مجموع 100 مقعد. ومن المعلوم أن أي إنجاز تحقّقه الإدارة لـ"إسرائيل" يمكن استثماره من قبل الحزب الديمقراطي في انتخابات الكونغرس ومجلس الشيوخ، إضافة إلى انتخابات إعادة التجديد لبايدن.

ب - تحاول إدارة بايدن تقليص قدرة الصين على التغلغل في المنطقة. وقد زاد القلق الأميركي من تأثير الصين ونفوذها في الشرق الأوسط بعد قيامها برعاية التفاهم السعودي - الإيراني. لذلك، فإنّ التطبيع السعودي - الإسرائيلي سيسمح بتوسع مبادرة I2U2، التي تُعرف باسم مبادرة "الشراكة من أجل المستقبل". هذه المبادرة التي تضم كلاً من الهند و"إسرائيل" والإمارات العربية المتحدة والولايات المتحدة؛ وقد أعلنت في تشرين الأول/أكتوبر عام 2021، وهي تهدف إلى ربط جنوب آسيا بالشرق الأوسط والولايات المتحدة بطرق تعزّز التقنيات الاقتصادية والدبلوماسية والتنمية. وتريد الولايات المتحدة منها أن تكون إطاراً لمواجهة النفوذ الصيني المتزايد عبر أساليب مشابهة للمشاريع التنموية

الصينية. وبالتالي تريد الولايات المتحدة أن تضم السعودية إلى تلك المبادرة لإبعادها عن الصين، ولامتلاكها قدرات اقتصادية وفيرة؛ ولا يمكن تحقيق ذلك من دون تطبيع العلاقات بين السعودية و"إسرائيل".

ج - اعتبارات الأمن القومي الأمريكي، حيث صرّح وزير الخارجية الأميركي، أنتوني بلينكن، بأن اتفاق تطبيع بين السعودية وإسرائيل يصب في خدمة الأمن القومي الأمريكي، والذي يتعلق تحديداً في تقوية المحور المناهض لإيران في المنطقة.

د - التطبيع هو جزء من ترتيب خارطة المنطقة الإقليمية، وتحديدًا على المستوى الجيو استراتيجي، والتي بدأت مع اتفاقيات أبراهام، واستمرت مع فترة المصالحات الإقليمية الأخيرة، وذلك كجزء من الاستراتيجية الأميركية لبناء تحالف إقليمي في المنطقة في أعقاب تراجع دورها الإقليمي.

هـ - التطبيع يأتي كجزء من التحضير لاتفاق نووي مع إيران، حيث أن تحقيق التطبيع بين إسرائيل والسعودية، يأتي كفعل مقابل أمام احتمال توقيع اتفاق (أو تفاهات) نووي مع إيران، حيث تشير المصادر الأميركية إلى أن التوصل إلى اتفاق نووي جديد أصبح قريباً.

و - كسب تعاون السعودية في حل أزمة الطاقة الناتجة عن الحرب في أوكرانيا، والتي تعتبرها الولايات المتحدة (أي الطاقة) جزءاً من المواجهة مع روسيا.

ز - الحد من التقارب السعودي - الصيني الذي تطوّر خلال الأزمة السعودية الأميركية الأخيرة.

ح - تطمين الدول الحليفة لأميركا حول التزامها بأمنها في أعقاب توقيع الاتفاق النووي مع إيران، وذلك من خلال بناء منظومة دفاع جويّ تكون السعودية وإسرائيل مركّبين مهمّين فيها.

- بالنسبة إلى السعودية:

تبدو الاستفادة السعودية من اتفاق التطبيع "محدودة" مقارنة بالاستفادة الإسرائيلية والأميركية، إذ إن التهديد الأمني الذي كانت المملكة تستشعره تراجع بعد سياسة الانفتاح التي اتبعتها في المنطقة، وبعد التفاهم الإيراني - السعودي الأخير. وبناءً عليه، سيكون المردود الأمني لصفقات الأسلحة والاتفاقية الأمنية ضعيفاً حالياً مقارنة بالفترات السابقة، والممتدة منذ بداية القرن الحادي والعشرين. أما الاستفادة الحقيقية، فهي:

1. امتلاك برنامج نووي سلمي مستقل يُسمح فيه للسعودية بامتلاك التقنية النووية، في حال قبل الأميركيون والإسرائيليون بهذا الشرط.
- ب - تحسين تسليحها وتطوير قدراتها العسكرية بعد الحصول على أسلحة أميركية متطورة في مجالات مختلفة، بعد إزالة العوائق داخل الولايات المتحدة (خاصة من الكونغرس) أمام تصدير السلاح للسعودية في أعقاب الاتفاق مع إسرائيل.
- ج - ينسجم اتفاق التطبيع مع إسرائيل مع رؤية السعودية نحو تطوير الاستثمارات والتطوير الاقتصادي، الذي يعتمد على إنهاء الصراعات الإقليمية ويخفف حدة التوتر في المنطقة.
- د - يُحسن من العلاقات السعودية - الأميركية، ويزيد من الالتزام الأميركي تجاه الأمن القومي السعودي.

#### 8 - العوامل المانعة للاتفاق:

نُبهت صحيفة هآرتس الإسرائيلية من أن "الخوف الأكبر في الإدارة الأمريكية وفي المملكة السعودية (على صعيد التطبيع المنشود) يأتي من معارضة حازمة للسيناتورات في الحزب الديمقراطي الأميركي لاتفاق تعطي في إطاره واشنطن هدية دبلوماسية لشخصين مكروهين بشكل خاص لدى الديمقراطيين: نتنياهو وولي العهد السعودي محمد بن سلمان؛ فالأول يعتبر التطبيع مع السعودية حبل نجاة له من الأزمة الكبيرة التي خلقتها حكومته في الأشهر الأخيرة داخل إسرائيل؛ والثاني قدّم للإدارة الأميركية قائمة طلبات غير مسبوقة، تشمل اتفاق دفاع مشترك ودعمًا أمريكيًا لبرنامج نووي (مدني) في السعودية". أما بالنسبة للسعودية بالذات، فثمة مجموعة من العوامل التي تدفعها إلى عدم تطبيع علاقاتها مع إسرائيل في هذه المرحلة، من أهمها:

أ - الموقف السعودي من القضية الفلسطينية. فعلى الرغم من انطلاق السردية الإسرائيلية من تقليل هذا العامل في اعتبارات السعودية، لكنه يُعتبر عاملاً مهماً في التوجه السعودي؛ فالسعودية هي صاحبة المبادرة العربية في قمة بيروت العام 2002، التي اشترطت تطبيع العلاقات مع إسرائيل بحلّ القضية الفلسطينية وفق القرارات الدولية. على الأقل، تحتاج السعودية إلى تنفيذ إجراءات عملية ملموسة من الجانب الإسرائيلي فيما يتعلق بالمسألة الفلسطينية من أجل التطبيع مع إسرائيل. وكما أن

الإمارات بررت تطبيعها مع إسرائيل بوقف مشروع الضم لعام 2021، فإن السعودية في المقابل لا تستطيع التطبيع بدون تقدّم يُسجّل لها في الشأن الفلسطيني. وبالتالي لن يتعجّل ولي العهد السعودي بالمجاهرة بعلاقاته مع إسرائيل إذا كان بوسعه أن يُقيها تحت الطاولة. وهو لا يجد نفسه مُكرهاً للتوقيع على اتفاق مثير للجدل مع إسرائيل إذا كانت تكاليف ذلك أعلى بكثير من الحفاظ على تحالفه السريّ معها.

ب - إعادة العلاقات الدبلوماسية بين السعودية وإيران بوساطة صينية، أسهمت في بداية مرحلة جديدة من العلاقات الثنائية بين البلدين، وجاءت ضمن سلسلة من المصالحات الإقليمية في المنطقة، شملت المصالحة الخليجية - السورية (ما عدا قطر)، مما قد يفتح المجال أمام السعودية لحلّ مشكلة اليمن وتخفيض حدّة التوتر في المنطقة. وتقلّل هذه التطورات من حاجة السعودية على المدى المنظور لتطبيع علاقاتها مع إسرائيل، والتي قد تشوّش مرحلة المصالحة الجديدة مع إيران، والتي تصب في صالح السعودية ضمن رؤيتها للعام 2030 في تطوير الاستثمارات والتنمية الاقتصادية في بيئة مستقرّة.

ج - تجديد المباحثات بين الولايات المتحدة وإيران حول توقيع اتفاق نووي، أو التوصل إلى اتفاق تفاهات حول المشروع النووي الإيراني. وقد أشارت مصادر إسرائيلية إلى أن هنالك تقدماً في المباحثات حول توقيع اتفاق نووي مع إيران، بيدّ أن تأثير إسرائيل عليه محدود، وحتى غير قائم، وتحديداً على الولايات المتحدة. وبحسب مصادر سياسية إسرائيلية، فإن قدرة إسرائيل على التأثير على الكونغرس والدول الأوروبية محدودة؛ وتشير هذه المصادر إلى أن التوصل للاتفاق هو مسألة أسابيع، وينحصر في تجميد النشاط النووي الإيراني بحيث يمنع إيران أن تصل لمرحلة حافّة الدولة النووية. ولذلك، فإن هذا الأمر يقلّل من أهمية تطبيع العلاقات مع إسرائيل على المدى المنظور لغياب العامل الأساسي، وهو تقدّم إيران في مشروعها النووي، الذي قد يدفع لعلاقات سوية بين الطرفين.

د - وجود حكومة يمينية متطرفة في إسرائيل تضع في مركز سياساتها تعميق الاستيطان، وانتهاك الحرم القدسي الشريف، وخطابها المتطرف، كلّه يُسهم في منع إجراء تطبيع مع إسرائيل.

هـ - تغيّر البيئة الإقليمية، ونهاية مرحلة استقطاب التحالفات في المنطقة، كما كان في الماضي، بين تحالف عربي معتدل سني، أمام تحالف إيراني - سوري، أو أمام محور تركي - قطري. فقد تبعثرت هذه



التحالفات ونشأت مكانها خارطة إقليمية جديدة بعد سلسلة المصالحات الإقليمية التي شملت جميع الأطراف تقريباً. وتراجع التحالفات السابقة يُقلل من شأن "إسرائيل" التي تغلغت في المنطقة، من خلال هذا الاستقطاب الذي أعقب الثورات العربية المزعومة.

و - وجود الملك سلمان بن عبد العزيز، حيث إنه لا يزال ملتزماً بالسياسة السعودية التاريخية الداعمة للقضية الفلسطينية، واعتبارها واحدة من القضايا العربية والإسلامية المركزية، والتي بدون حلّها لا يمكن التطيع مع إسرائيل بأيّ حال من الأحوال.

## 9 - هل من الممكن تطبيع بأيّ ثمن ؟

كشفت صحيفة يديعوت أحرونوت الإسرائيلية، في افتتاحيتها التي كتبها المحلل العسكري والأمني رونين بيرغمان، عن قلق أمني في إسرائيل من احتمال إقدام رئيس الحكومة، بنيامين نتنياهو، على دفع أيّ ثمن مقابل التطبيع مع السعودية، الذي من شأنه أن يغيّر وجه الشرق الأوسط برمّته. ورأى بيرغمان أن السعوديين، من جهتهم، يريدون الاستفادة من الكمّيات الهائلة من اليورانيوم تحت تراب بلادهم، لكسب المال منها، وأيضاً ليصبحوا عاملاً مؤثراً في العالم. ويقول السعوديون إنهم يريدون البدء في إنتاج الطاقة من المصادر النووية أيضاً، لتهيئة أنفسهم لليوم الذي ينفد فيه النفط، جزئياً على الأقلّ. وهناك خبراء رفيعو المستوى في إسرائيل اقتنعوا بالأسباب السعودية على غرار قناعتهم، في ذلك الوقت، بالبرنامج الإيراني. ويعني ذلك، وفق المحلل نفسه، أن «السعودية لا تمتلك أسلحة نووية أو مشروعاً نووياً مستقلاً؛ ولكن هناك قدر كبير من الأدلة على أنها تفكّر وتتصرّف بطريقة حازمة وسريّة في هذا المجال، وربما بشكل أساسي بسبب الخوف من النووي الإيراني. ولذا، يخشى كبار المسؤولين في المنظومة الأمنية الإسرائيلية من أن نتنياهو، المستميت لتوقيع معاهدة سلام مع الرياض، قد يوافق على مسألة الوقود النووي على الأراضي السعودية، على الرغم من أن معارضة ذلك كانت جزءاً أساسياً من سياسة إسرائيل على مدى سنوات عديدة».

على هذه الخلفية، قال مسؤول أمني إسرائيلي رفيع المستوى إن «توقيع اتفاق سلام مع السعودية سيساعد الأمن القومي في الحرب ضدّ إيران، لكنه سيضرب بالأمن القومي الإسرائيلي»، مضيفاً أن «توقيع اتفاق السلام برعاية الولايات المتحدة هو تحوّل يمكن أن يغيّر الواقع السياسي في إسرائيل».

وأضاف: «أخشى أن نتتياهو سيكون على استعداد لدفع أيّ ثمن تقريباً، في مقابل هذا الإنجاز، وسيولي أهمية أقلّ للمخاطر الجسيمة الناجمة عن التخصيب. وعلى رغم أنهم يقولون اليوم إن هذا تخصيب تحت إشراف أميركي، لكن من سيؤكد لنا أنه لن يكون هناك تغيير في الحكومة غداً، أو أن الحاكم المتقلب قد يقرّر طرد الأميركيين؟». وعلى هذا الأساس، فإن موافقة إسرائيل على التخصيب في السعودية «ستكون النقيض تماماً لسياسة إسرائيل طويلة الأمد، والتي بموجبها يجب عمل كلّ شيء لمنع أيّ دولة في الشرق الأوسط، مهما كانت، من امتلاك قدرات التخصيب. والسبب أن بعض هذه الدول غير مستقرّ، وقد يتمّ نقل حكمها إلى عناصر متطرّفة، كما جادل كبار المسؤولين الإسرائيليين منذ عقود. والموافقة على شرط المملكة هذا، سيقود تلقائياً دولاً أخرى، مثل مصر، إلى هذا السباق.

ان إصرار نتتياهو على توقيع اتفاق مع السعودية، دفعه إلى «تشكيل فريق صغير وسريّ للتعامل مع الأمر: وزير الشؤون الاستراتيجية، رون ديرمر، ورئيس مجلس الأمن القومي، تساحي هنغبي، ونائبه غيل رايش، وهو مسؤول كبير سابق في المؤسسة النووية الإسرائيلية». وبحسب بيرغمان «يعمل هذا الفريق بدون علم جزء كبير من مجتمع الاستخبارات والمؤسسة الأمنية بما يحدث. فقد قال مسؤولان كبيران إن نتتياهو يعزل عن هذا الفريق بقيّة الأجهزة الأمنية، وحتى بعض الوزراء في الحكومة». وفي هذا الإطار، نقل المحلّل عن مسؤول أمني مطلع على المنظومة النووية الإسرائيلية قوله إنه «سئل هو وزملاؤه مؤخراً من قبل كبار المسؤولين عن رأيهم في إمكانية الموافقة الإسرائيلية على شرط السعودية؛ وكان ردّهم، كما هو الحال دائماً: معارضة شرسة، لأن تسريع سباق التسلّح النووي في الشرق الأوسط يؤسّس لخطر وقوع المكونات النووية في أيدي جهات معادية في حالة حدوث تغيير سياسي في المملكة». وقال مسؤول إسرائيلي كبير مطلع على تفاصيل المحادثات بين إسرائيل والولايات المتحدة حول هذه المسألة، إن تل أبيب لا تتفاوض في الوقت الحالي على شروط الصفقة، لكنها تعتمد فقط على وعد أميركي بالشفافية الكاملة وتحديثات منتظمة لما هو قائم، وما يتغيّر في المحادثات. ومع ذلك، قال المسؤول نفسه: «صحيح أن إسرائيل لم تغيّر سياستها بشأن مسألة التخصيب في جميع دول الشرق الأوسط، على غرار سياستها تجاه إيران، لكنها ستنتظر التسوية التي ستصل إليها الولايات المتحدة مع السعودية؛ علماً أن واشنطن تأخذ في الاعتبار أمن دولة إسرائيل، وبعد ذلك ستدرس التسوية». وإذا كانت هناك ثقة كافية بأن المشروع المدني لن يتحوّل إلى مشروع عسكري، «فلن تكون

إسرائيل عقبة أمامه». لكن مسؤولاً أمنياً إسرائيلياً علّق على ذلك، قائلاً إن "هذا وضع خطير، حيث يجب حتى في هذه المرحلة سماع أصوات رؤساء لجنة الطاقة الذرية والجيش الإسرائيلي، ويجب نقل رسالتهم المقلّقة إلى الأميركيين".

## 10 - خاتمة:

ربما يكون النقاش الدائر حول احتمال تطبيع العلاقات بين السعودية والكيان الإسرائيلي هو المسألة الرئيسة التي ينبغي ترقّبها فيما تتوالى الأحداث فصولاً. ففي حال تم تطبيع العلاقات، سيعزز ذلك الأهمية المحورية للدور السعودي الأنشط في المنطقة، وسيزيد قبول "إسرائيل" في العالم العربي، وسيدعم الوجود الأميركي في المنطقة على حساب الدور الصيني المتنامي. وربما لهذه الأسباب، قرّرت إدارة جو بايدن بذل الكثير من الجهود لإحراز تقدّم على هذه الجبهة. لكن فيما نتناها هو عالق في حكومة ائتلافية استثنائية يعمد أعضاؤها المتطرفون إلى تعقيد محاولاته لإرساء توازن بين الأولويات المحلية والخارجية، فإن مهمة بايدن وفريقه ستكون أكثر صعوبة.